إدارة
التواصل

صنـــــــدوق النقـــــــد الدولـــــــي

بيان صحفي رقم 13/375
للنشر الفوري
٣٠ سبتمبر ٢٠١٣

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان خبراء الصندوق في ختام بعثة موريتانيا

قام فريق من صندوق النقد الدولي ترأسه السيدة مرسيدس فيرا مارتن بزيارة إلى نواكشوط في الفترة ٢٢-٣٠ سبتمبر لإجراء مناقشات مع السلطات الموريتانية حول آخر تطورات الاقتصاد الكلي وعملية وضع الميزانية لسنة ٢٠١٤. والتقت البعثة بسعادة السيد سيد أحمد ولد الرايس محافظ البنك المركزي، ومعالي السيد تيام جمبار وزير المالية، ومعالي السيد سيدي ولد التاه وزير الشؤون الاقتصادية والتنمية، وعدد من كبار صناع السياسات الاقتصادية والمالية. كذلك أجرى الفريق مناقشات مثمرة مع ممثلي السلك الدبلوماسي والقطاعين المصرفي والخاص والجهات المانحة والمجتمع المدني.

وفي ختام الزيارة، أدلت السيدة فيرا مارتن بالبيان التالي:

"لا يزال أداء الاقتصاد الموريتاني قويا في عام ٢٠١٣، حيث يُتوقع أن يبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ٦,٧ نقطة مئوية هذا العام، بارتفاع قدره نصف نقطة مئوية بالنسبة لنهاية مدة اتفاق "التسهيل الائتماني الممدد" في يونيو ٢٠١٣. وقد بلغ النشاط في قطاعي الزراعة والتعدين مستوى قويا يتجاوز المطلوب لتعويض تراجع الناتج من قطاع صيد الأسماك. ومن المتوقع أن يصل متوسط التضخم، الذي زاد بسبب ارتفاع أسعار الغذاء المحلية، إلى ٤,٢% في عام ٢٠١٣. ومع إيجابية هذا الأداء، يبدو أن النمو لم يصل بعد إلى مستوى شامل أو قابل للاستمرار بالقدر الكافي لتحقيق إنجاز كبير في مجال الحد من الفقر. فرغم تزايد الهوامش الوقائية في السنوات الأخيرة، إلا أن الاقتصاد الموريتاني لا يزال معرضا للصدمات الخارجية.

"ومن المتوقع أن ينخفض رصيد المالية العامة الكلي، شاملا المنح، ليسجل عجزا قدره ٤,١% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في عام ٢٠١٣، رغم تخفيض التحويلات الحكومية إلى حد كبير. ولا تحقق الزيادة التي سجلتها الإيرادات الضريبية إلا تعويضا جزئيا لانخفاض إيرادات الصيد، وزيادة الاستثمارات العامة، والإنفاق الإضافي لأغراض الانتخابات التشريعية. ورغم قوة الصادرات المعدنية، فمن المتوقع أن يظل عجز الحساب الجاري مرتفعا (يصل إلى ٣٢% من إجمالي الناتج المحلي)، نظرا لارتفاع واردات الهيدروكربونات والواردات اللازمة للمشروعات الاستثمارية المرتبطة

بالصناعات الاستخراجية والقطاع العام. وسيتم تمويل معظم هذا الارتفاع في العجز من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك بعض إيرادات قطاع التعدين المعاد توطينها في الداخل، مع بقاء الاحتياطيات مستقرة نسبيا عند مستوى يعادل صادرات سبعة أشهر.

"ومن المناسب أن المناقشات التمهيدية حول ميزانية عام ٢٠١٤ تشير إلى انخفاض الرصيد غير النفطي الأساسي بناء على الضبط المالي التدريجي الذي تحقق في السنوات القليلة الماضية، مع مراعاة حماية الإنفاق الاجتماعي والسماح بنمو الاستثمارات العامة تمشيا مع الطاقة الاستيعابية. وقد أشارت البعثة إلى حاجة المؤسسات العامة لمزيد من الشفافية والمتابعة والرقابة، وهو ما يمكن أن يشكل مخاطر على المالية العامة. وللحفاظ على الإنجازات المحققة في مجال المالية العامة، دعت البعثة إلى ضمان الوصول بالدين العام الذي لا يزال مرتفعا حتى الآن إلى مستوى يمكن الاستمرار في تحمله. وأوصت البعثة السلطات بالاستمرار في تلبية احتياجاتها التمويلية من خلال الموارد المقدمة بشروط ميسرة والموارد المحلية.

"وأثنت البعثة على السلطات لما حققته من تحسن في أوضاع السيولة لدى الجهاز المصرفي، واستفاضت في مناقشة التدابير الاحترازية التي تهدف إلى الحد من نمو الائتمان الاستهلاكي المفرط والمقرر أن تدخل حيز التنفيذ في عام ٢٠١٤.

"وبالنسبة لعام ٢٠١٤، سيحتفظ النمو الاقتصادي بقوته الدافعة، رغم استمرار الطلب العالمي المنخفض. وبالتالي، يُتوقع أن يبلغ معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ٦,٥% تقريبا، مدفوعا بقوة أداء قطاعات التعدين والزراعة والخدمات والبناء والأشغال العامة. وسيتم احتواء التضخم عند مستوى ٥% تقريبا على أساس سنوي مقارن. وسيظل عجز الحساب الجاري مرتفعا ولكنه سيتحسن مسجلا ٢٣% من إجمالي الناتج المحلي تقريبا، نظرا لقوة الصادرات المعدنية مصحوبة بانخفاض الواردات المرتبطة بمشروعات التعدين والبنية التحتية. وسيتم تمويل الجانب الأكبر من عجز الحساب الجاري عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، كما ستظل الاحتياطيات الرسمية عند مستوى يعادل واردات سبعة أشهر تقريبا عند نهاية ٢٠١٤.

"وفي الفترة المقبلة، ترحب البعثة بما تنويه السلطات من تحسين الحوكمة والشفافية في القطاع العام ككل، بهدف تحسين القدرات المؤسسية ومناخ الأعمال لدعم تنمية القطاع الخاص وتوسيع نطاق الاستفادة من النمو.

"ولا يزال الصندوق ملتزما بدعم الجهود التي تبذلها موريتانيا. وتود البعثة اغتنام هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى السلطات الموريتانية على ما لقيته من ترحيب حار أثناء البعثة وما أجرته خلالها من مناقشات مثمرة."